

دراسات للتنقيب عن النفط شمال محافظة أربيل

أعلن المتحدث باسم لجنة الإعمار في مجلس الشورى الإسلامي، صديف بدري، بأن وزير النفط أوعز أخيراً بإجراء دراسات للتنقيب عن النفط في منطقة مغان شمال محافظة أربيل الواقعة شمال غرب إيران.

وقال بدري، في تصريح أدلى به لمراسل وكالة أنباء فارس، يوم الخميس: إنه خلال فترة الحكومتين التاسعة والعاشر (٢٠٠٥-٢٠١٢) تم طرح مسالة التنقيب عن النفط في منطقة مغان، إلا أن هذا الأمر لم ينجز بصورة كاملة. وأضاف: إنه خلال لقائنا الأخير مع وزير النفط تم طرح الموضوع وصدر الإيعاز من قبل وزير النفط بإجراء دراسات جديدة حول إمكانية التنقيب عن النفط في منطقة شمال محافظة أربيل.

وقال بدري: هنالك احتمال بوجود حقل نفطي مشترك في منطقة مغان مع جمهورية آذربايجان؛ وبناء عليه فإن الدراسات بهذا الصدد مهمة للغاية لتتضح مسالة وجود أو عدم وجود حقل مشترك في المنطقة وهل تتوفر هنالك إمكانية التنقيب فيها.

عدد العاملين في إيران يبلغ نحو ٢٤ مليوناً

أعلن رئيس مركز الإحصاء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أمير علي بارسا، بأن عدد العاملين في البلاد يبلغ ٢٣ مليوناً و٨٠٠ ألف في الوقت الحاضر.

وقال بارسا، في تصريح للصحفيين الخميس على هامش اجتماع أعضاء لجنة التخطيط والتنمية في محافظة همدان (غرب إيران): أن عدد العاملين بصورة كاملة في البلاد يبلغ ٢٣ مليوناً و٨٠٠ ألف. وأضاف: في الحقيقة أن العدد أكبر من هذا الرقم، إلا أن البعض يعتبر الأساس هو الضمان وتوفير المعيشة، في حين أن موضوع المعيشة هو بمعزل عن العمل والإنتاج.

وأضاف: أن عدد الأفراد العاملين بصورة ناقصة أي دون العدد الطبيعي لساعات العمل يبلغ ٢ مليون و٤٠٠ ألف.

وأشار بارسا إلى أن عدد العاطلين عن العمل في البلاد يبلغ ٣ ملايين و٢٠٠ ألف، وقال: أن نسبة البطالة في البلاد خريف العام الجاري بلغت ١١٫٧ بالمائة وهي ذات النسبة التي كانت عليها في العام الماضي. وصرح بأن التضخم الشهري في البلاد بلغ ٢٧٫٥ بالمائة، فيما التضخم السنوي ١٨ بالمائة.

محافظ البنك المركزي: إصلاح النظام المصرفي على جدول الأعمال



أكد محافظ البنك المركزي الإيراني، عبد الناصر همتي، بأن البنك لم يغفل أو يؤخر موضوع إصلاح النظام المصرفي في البلاد.

وفي تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي (اينستغرام)، كتب همتي مساء الخميس: أن تركيز البنك المركزي خلال الأشهر الأخيرة على سوق العملة الأجنبية وبدل الجهود لإيجاد الاستقرار في هذه السوق، قد خلق التصور بأن البنك المركزي قد غفل أو أخر الموضوع المهم المتمثل بإصلاح النظام البنكي. وأضاف: إننا نعمل للخبراء وأصحاب الرأي والمواطنين الأعزاء بأنه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة ووفقاً لقرارات المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي لرؤساء السلطات الثلاث ومن خلال تأسيس لجنة السيولة النقدية وسوق المال المؤلف من مجموعة من خبراء الاقتصاد والنقد والبنوك ومسؤولي البنك المركزي وفي ظل عقد العديد من الاجتماعات، قد تم اتخاذ البرامج اللازمة لهذا الأمر المهم وسيتم بعون الله تعالى تنفيذها تدريجياً بعد الحصول على الموافقة من المراجع المعنية.

وتابع همتي: أن المعضلات المتراكمة في النظام البنكي وحساسية هذا الأمر بحاجة إلى الدقة والتدبير اللازم في إصلاح النظام البنكي، وأن تجنب التسرع واستمرار سوق المال وصون ودافع المواطنين تعد شروطاً مسبقاً لأي إجراء في هذا المجال. وأوضح بأنه إضافة إلى ذلك، فإن البنوك هي في خدمة اقتصاد البلاد والمجتمع بلا إنقطاع.

إيران تجري مفاوضات مع ٣ دول مجاورة في مجال التجارة التفضيلية

والعراق الوجهة الأولى لتصدير سلعها

على صعيد التجارة التفضيلية والرسم ذات الصلة.

وفي السياق، نوه مودودي إلى الموقف الايجابي للرئيس التركي بهدف حل المشاكل الحالية؛ مبيناً أن المقايضة تشكل أحد برامج مؤسسة التنمية التجارية في إيران والتي طرحتها خلال المفاوضات مع سائر البلدان ولاسيما دول الجوار.

كما أعلن رئيس منظمة تنمية التجارة ان العراق أصبح الوجهة الأولى لصادرات السلع الإيرانية، حيث تجاوزت قيمتها ٧ مليارات دولار في غضون الأشهر الثمانية الأخيرة. وقال مودودي: سجلت الصادرات غير النفطية نمواً بمقدار ١٣٪ في الأشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ مارس ٢٠١٨) وتجاوزت ٣٣ مليار دولار، ونعتقد ان هذه التوتيرة ستزداد حتى نهاية العام الحالي (ينتهي في ٢٠ مارس ٢٠١٩). وأضاف: ان إيران تخطت الهند والصين وتركيا في السوق العراقية، وأصبحت إيران أكبر دولة مصدرة إلى العراق، حيث تجاوزت قيمة صادرات السع الإيرانية لحد الآن ٧ مليارات دولار. وأشار مودودي إلى التخطيط لزيادة الصادرات الإيرانية، وقال: لدينا قدرة تصديرية تبلغ ٥٠ مليار دولار بناء على الإمكانيات الحالية، ولرفع مستواها نقوم بتحديد مشاريع عملاقة للتصدير بسعة ١٠ مليارات دولار للسنوات الثلاث القادمة.



وفي تصريح له خلال ندوة عامة في كل مكان على تشديد الضغوط بعنوان (تطوير صادرات تكنولوجيا ضد البلاد. ودعا المسؤول التجاري، المعلومات والاتصالات) في طهران يوم في ظل الظروف الحساسة الراهنة، إلى الأربعة، أكد مودودي ان معارضي تنمية معالجة بعض القضايا البنوية مثل العلاقات الاقتصادية الإيرانية يدايون العلاقات المصرفية لكونها تشكل أولوية

أعلن رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية، محمد رضا مودودي، عن استمرار المفاوضات بين إيران وتركيا وسوريا وباكستان للتعاون في مجال التجارة التفضيلية.

إنجاز البنى التحتية لمعبر رازي من أولويات وزارة الطرق الإيرانية

أشار مساعد وزير الطرق وبناء المدن في شؤون النقل، شهرام آدم نجاد، إلى إتفاق الرئيسين الإيراني والتركي حول تعزيز التجارة بين البلدين، وأضاف: إن إكمال البنى التحتية في معبر رازي الحدودي يأتي ضمن أولويات الوزارة.

وعلى هامش تفقده معبر رازي الحدودي في مدينة خوي (شمال غرب)، نوه آدم نجاد إلى انتهاء المرحلة الأولى من عمليات إنشاء موقف السيارات في معبر رازي. وأضاف: تم تخصيص ٨ مليارات تومان لهذه المرحلة (الدولار يساوي ٤٢٠٠ تومان). وأشار إلى زيادة عدد المسافرين في معبر رازي؛ وأوضح ان الهدف من تعزيز البنى التحتية فيه هو تسهيل مرور المسافرين.

يذكر ان معبر رازي الحدودي في مدينة خوي يلعب دوراً كبيراً في تعزيز العلاقات الثقافية بين إيران وتركيا ويبلغ معدل المسافرين الذين يعبرون عبر المعبر ٥٢٠ ألفاً سنوياً. ويعد معبر رازي المعبر الرسمي الثالث بين إيران وتركيا ويلعب دوراً اقتصادياً مهماً في المنطقة.

العراق يطالب السعودية بإيضاح حول إستيلائها على أحد موانئه النفطية

كشف مسؤول عراقي بارز، أن العراق بصدد طلب إيضاحات من الجانب السعودي حول إستخدام السعودية في الفترة الأخيرة ميناء نضفيا على البحر الأحمر. وذكرت صحيفة (العربي الجديد) القطرية، أن الميناء تم بناؤه بأموال عراقية ضمن اتفاق أبرم نهاية الثمانينيات بين البلدين بهدف تنوع مصادر تصدير النفط العراقي، غير أنه توقف إثر حرب الكويت، فيما وصف خبراء في قطاع النفط الخطوة السعودية بأنها بمثابة (وضع يد) على إستثمارات عراقية. ويتضمن المشروع مد أنبوب نفط إستراتيجي من حقول البصرة جنوب العراق، بطاقة تبلغ ١٫٦ مليون برميل يومياً وينتهي داخل الأراضي السعودية عند ميناء المعجز، بالقرب من ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر، وتم بناء الميناء التصديري وفقاً لاتفاقية بين البلدين بأموال عراقية، تنص على أنه ليس من حق الرياض التصرف دون العودة إلى بغداد باعتبارها صاحبة الحق الإستثماري فيه. وافتتحت وزارة النفط العراقية ميناء المعجز، وممثلون عن شركات غربية ومحلية ساهمت في إتمام المشروع، وبإشراف عملية التصدير قبل أن تندلع الحرب إثر الغزو العراقي للكويت، إلا أنه توقف عن التصدير بعد توقف الأنابيب العراقي عام ١٩٩٠، فيما جرى تغيير اسم الميناء خلال الفترة الماضية من ميناء المعجز إلى ميناء ينبع الجنوبي. وفي مايو/ أيار ٢٠١٧، نقلت وكالة رويترز عن مسؤولين سعوديين، قولهم إن شركة النفط السعودية الحكومية العملاقة (أرامكو) تخطط لتدشين مرافق المعجز النفطي المطل على البحر الأحمر العام القادم بعد إصلاحه، بما يرفع إجمالي طاقة التحميل والتصدير لديها إلى ١٥ مليون برميل يومياً، كما نشرت أرامكو تفاصيل عبر حسابها الرسمي على تويتر تبين ذلك بشكل واضح. وبحسب مسؤول عراقي في بغداد تحدث لـ (العربي الجديد)، فإن الحكومة العراقية عازمة على الإستيضاح من السعوديين حول ميناء المعجز والمباشرة من طرف واحد باستخدامه؛ مضيفاً: أن الميناء تم بناؤه بأموال عراقية، وهو مثل أي مشروع إستثماري تحكمه قوانين واتفاقيات، وسيتم الإستيضاح من الجانب السعودي لكون الموضوع متداولاً في العراق وهناك ضغوط من قوى سياسية حوله).

٢٠٠ مليون طن احتياطات محافظة كرمان من الفحم الحجري

أعلن المدير التنفيذي لشركة الفحم الحجري في محافظة كرمان (جنوب شرق إيران) بأن احتياطات المحافظة من الفحم الحجري تبلغ ٢٠٠ مليون طن. وفي تصريح أدلى به للصحفيين يوم الخميس، قال سامان مرتاض: إن إنتاج الشركة من الفحم الحجري المركز قد ازداد بنسبة ٨ بالمائة في العام (الإيراني) الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٨) مقارنة مع العام الماضي. وأشار مرتاض إلى أن احتياطات الفحم الحجري في محافظة كرمان تبلغ نحو ٢٠٠ مليون طن. وأكد أهمية الصادرات قائلًا: أن تركيا أبدت الرغبة بشراء الفحم الحجري منا وقد جرت محادثات معهم بهذا الصدد.

مصر تصدر عملات جديدة تحمل صور ١٦ معلماً جديداً

قنطرة أسبوط الجديدة، وذلك حسب نماذج التصميمات وعددها ١٦ تصميمياً وبالاعداد والمواصفات التي ينص عليها القرار. وينص القرار أيضاً على أنه يحدد سعر البيع داخل جمهورية مصر العربية للقطعة الواحدة من العملة فئة الجنيه الواحد، وللقطعة الواحدة من العملة فئة الخمسين قرشاً، بذات القيمة الاسمية للعملة المتداولة فئة الجنيه الواحد بمبلغ مائة قرش، وفئة الخمسين قرشاً بمبلغ خمسين قرشاً.

أصدر رئيس مجلس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، قراراً بالترخيص لوزير المالية بإصدار عملات تذكارية قابلة للتداول من فئتي الجنيه الواحد والخمسين قرشاً. وجاء القرار توثيقاً للإنجازات التي تمت خلال الفترة الماضية، ومنها: العاصمة مصر، مزارع الطاقة الشمسية بأسوان، الشبكة القومية للطرق، محطات توليد الطاقة، مدينة العلمين الجديدة، الريف المصري الجديد، حفل ظهر للغاز.

كيف سيكون المشهد الإقتصادي بمنطقة الخليج «الفاarsi» في ٢٠١٩؟ (٢/٢)

تساؤم
لا يختلف خالداً الدوامية، مدير عام شركة الرؤية القطرية للمشاريع ومقرها الدوحة، عن اليافعي في رسمه لجملة تحديات تواجه البلدان الخليجية بفعل المتغيرات الدولية. ويقول الدوامية: إن السعودية تعاني من غياب استقرار سياسي غير مسبوق، سيتسبب في استمرار عزوف الاستثمارات عن المملكة، الأمر الذي سيؤدي بظلاله على المنطقة برمتها. كما أبدى الدوامية تشاؤمه من السيناريو المرتقب لاقتصادات المنطقة، وقال: (التخوف الرئيس يتمثل في عدم قدرة الاقتصادات الخاص القطري على خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول قبل أشهر، من جهة ثانية. وستسرع السعودية في البحث عن اقتراض ما قيمته ٣٢ مليار دولار خلال هذا العام، بهدف تغطية جزء من عجز موازنتها، بحسب ما نقلته وكالة (بلومبيرغ) مؤخرًا. يعتقد اليافعي أيضاً بأن السعودية والإمارات خسرتا فرصة تزويد السوق القطرية بالمنتجات التي تحتاجها عقب الحصار؛ لكن بالمقابل ساعد القطاع الخاص القطري على توفير المنتجات البديلة عبر إنشاء مصانع محلية ساهمت في تحسين مؤشرات اقتصاد أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال بالعالم. واستوردت قطر من جاراتها الخليجية ما قيمته ٥٣ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٦، نحو ٩٠٪ منها كانت تصلها من السعودية والإمارات والبحرين، غير أن هذه التعاملات التجارية توقفت بالكامل بعد فرض الحصار على الدوحة.

إنفاقها المالي من المشاريع التنموية التي تصب في صالح خدمة اقتصاد المملكة؛ إلى مسار آخر يتمثل في شراء الأسلحة، وهذا يعني ضعف فرص جذب استثمارات جديدة للرياض وتعذر مساعيها في خلق اقتصاد أكثر تنوعاً). واطلق ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، رؤية ٢٠٣٠ في أبريل/ نيسان ٢٠١٦؛ لكن تنفيذها اصطدم بجملة عوائق أبرزها تعذر خصخصة شركة النفط العملاقة (أرامكو) من جهة، ودخول الرياض في نفق مشاكل سياسية ناتجة عن استنزاف قدراتها في اليمن، وقيادتها عملية حصار قطر، إلى جانب اتهامها باغتيال الصحفي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول قبل أشهر، من جهة ثانية. وستسرع السعودية في البحث عن اقتراض ما قيمته ٣٢ مليار دولار خلال هذا العام، بهدف تغطية جزء من عجز موازنتها، بحسب ما نقلته وكالة (بلومبيرغ) مؤخرًا. يعتقد اليافعي أيضاً بأن السعودية والإمارات خسرتا فرصة تزويد السوق القطرية بالمنتجات التي تحتاجها عقب الحصار؛ لكن بالمقابل ساعد القطاع الخاص القطري على توفير المنتجات البديلة عبر إنشاء مصانع محلية ساهمت في تحسين مؤشرات اقتصاد أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال بالعالم. واستوردت قطر من جاراتها الخليجية ما قيمته ٥٣ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٦، نحو ٩٠٪ منها كانت تصلها من السعودية والإمارات والبحرين، غير أن هذه التعاملات التجارية توقفت بالكامل بعد فرض الحصار على الدوحة.



متابع للسعودية
ويعتقد اليافعي أن انخراط كل من الرياض وأبوظبي في الحرب الدائرة على اليمن؛ أدى إلى استنزاف المقدرات المالية الأكبر اقتصاديين عربيين. وتسبب التدخل العسكري في اليمن من قبل التحالف الذي تقوده السعودية وتدعمه الإمارات منذ مارس/ آذار ٢٠١٥، في إنفاق المملكة مليارات الدولارات على متطلبات التسليح، وهو أمر يراه اليافعي كفيلاً باضعاف سمعة البلدين الخليجين وقدرتهما على جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وهنا يقول اليافعي: إن (استمرار التدخل السعودي في الشأن اليمني، من شأنه تحويل

عزاز اليافعي إلى عوامل سياسية وأخرى ذات صلة بالمناخ الاستثماري. وقال: إن بورصة دبي تأثرت سلباً جراء الحصار المفروض على قطر، حيث انسحب القطريون من أسواق المال والعقارات الإماراتية من جهة، كما تراجعت ثقة رجال الأعمال في الإمارة بفعل مشاركتها لجارتها أبوظبي بالحصار المفروض على الدوحة منذ عام ونصف من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك- يؤكد اليافعي- فرض الإمارات ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من الأول من يناير/ كانون الأول ٢٠١٨ مما تسبب في تراجع العوائد الاستثمارية للقطاع الخاص.

تحديات
لكن التحدي المائل أمام الدول الخليجية، لم يعد مقتصرًا على خلافاتها السياسية وما تولده من تداعيات، إذ هناك عوامل دولية وأخرى خارج نطاق سيطرتها هي من تتولى زمام رسم الافاق المستقبلية لاقتصاداتها. فتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى جانب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، لا تصب في صالح منتجي النفط الخليجين. ويعتقد الخبير الاقتصادي، محمد اليافعي، أن التحديات التي تواجه البلدان الخليجية مع إطلالة عام جديد تبرز فيه مواجهة بين أكبر اقتصادين بالعالم، وهو أمر يراه كفيلاً بتثبيط النمو من جهة وكبح أسعار النفط من جهة ثانية. وبنيت موازنة دولة قطر على أساس مرجعي افتراضي قدره ٥٥ دولاراً للبرميل، فيما قدرته شركة الراجحي المالية -التي تتخذ من الرياض مقراً لها- عند مستوى سبعين دولاراً بالنسبة للحسابات المالية السعودية للعام الجديد. **دبي بالأحمر**
وألقت تلك التحديات بظلالها المتفاوتة على أسواق المال الخليجية. ففي حين زادت بورصة قطر بواقع ٢٠٫٨٪ خلال العام ٢٠١٨، فقدت نظيرتها في دبي نحو ٢٥٪ من قيمتها خلال الفترة ذاتها، بسبب انفتاح الأخيرة بشكل كبير على المال الأجنبي المتوجس خيفة من ارتفاع تكاليف الاستثمار. هذا التباين في أداء البورصات؛